

تقييم تطور الحكومة الإلكترونية في الجزائر

Evaluating The Development of E-Government in Algeria

1. منصور هوري، جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، sayah.2013@yahoo.fr

2. تونسعدي حنان، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس (المغرب)، hananetounsadi@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/07/31

تاريخ الاستلام: 2021/06/10

ملخص:

تبنت الجزائر مشروع الحكومة الإلكترونية كغيرها من الدول للانتقال من حكومة تقليدية إلى حكومة رقمية، ووضعت لذلك مخططا استراتيجيا سنة 2008 أطلق عليه مسمى "الجزائر الإلكترونية 2013"، هذه الدراسة تهدف إلى تشخيص وتحليل واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر ومدى تحقيق المشروع، هذا بالاعتماد على تقارير ومؤشرات هيئة الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية. خلصت الدراسة إلى عدم جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر، فالمشروع لم يتعدى المراحل الأولى من التطبيق وهذا راجع لعدة أسباب، أهمها ضعف البنية التحتية الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كلمات مفتاحية: الحكومة الإلكترونية، إستراتيجية الجزائر الإلكترونية، EGI، EPI.

Abstract:

Algeria adopted the e-government project like other countries to move from a traditional government to an electronic government, therefore developed a strategic plan in 2008 called "e-Algeria 2013". This study aims to diagnose and analyze the reality of e-government in Algeria and the extent project's achievement, based on the United Nations Reports and indicators of e-government development.

The study concluded that the e-government in Algeria is not ready, because the project did not exceed the early stages of implementation, and this is due to several reasons, the most important of which is the weakness of basic information and communications technology.

Keywords: E-government; E-Algeria strategy; EGI; EPI.

مقدمة:

عرف العالم في العقود الأخيرة ثورة هائلة في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، حيث أصبح التقدم التكنولوجي هو المحرك الرئيسي للعالم وبه يقاس تطور الأمم وازدهارها، ما جعل العالم يدرك أهمية المعلوماتية، فسعت غالبية دول العالم إلى تطوير نظام رقمي سريع وإشراكه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا بهدف تحسين الخدمات الحكومية. فبعدما كان القطاع الحكومي يتسم بالبيروقراطية، أضحت تميزه السرعة، السهولة والمرونة بدخول التكنولوجيا له، ما أدى إلى بروز مفهوم جديد هو مصطلح "الحكومة الإلكترونية"، الذي تتمحور دراستنا حوله. فالجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تطوير نموذج حكومتها من المفهوم الكلاسيكي إلى المفهوم الإلكتروني الحديث . وعليه نطرح السؤال التالي:

ما هو واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

وللإجابة عن السؤال المطروح نضع الفرضيتين التاليتين:

- يوجد تطبيق جزئي للحكومة الإلكترونية في الجزائر.
 - يجب على الجزائر بذل المزيد من الجهود من أجل توفير البنية التحتية الأساسية لإرساء معالم الحكومة الإلكترونية.
- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد على مستوى الحكومات بموضوع الحكومة الإلكترونية. وأن موضوع الحكومة الإلكترونية في منتهى الحداثة، وكذا باعتباره موضوع لم يوفى حقه من العناية العلمية خاصة في الجزائر. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- الوقوف على الإطار النظري للحكومة الإلكترونية.
- تسليط الضوء على الواقع المعلوماتي والتكنولوجي في الجزائر ومدى جاهزيته لاستيعاب التغير في تقديم واستقبال الخدمات العمومية.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي . الاستعانة بمختلف الأدبيات والتقارير ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة (شنوفي و خليل، 2016) بعنوان "الاتجاه نحو إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات، تجربة قطاع الضمان الاجتماعي"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إنجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر والمعوقات التي تواجه تجسيد المشروع على أرض الواقع، مع تبيان مكن الخلل في عدم التقدم في إنجاز هذا المشروع، وهذا من خلال تحليل تقارير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية ودراسة ميدانية لتجربة قطاع الضمان الاجتماعي. ومن أهم النتائج المتوصل إليها، أن الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق التحول الإلكتروني غير فعالة⁽¹⁾.

دراسة (حططاش، 2018) بعنوان "دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013"، هدفت إلى تقييم مدى تأثير مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 على مختلف أوجه إدارة العلاقة مع المواطن في المجتمع الجزائري، خلال الفترة 2008 – 2017، عن طريق التقييم العام للحكومة الإلكترونية بالاعتماد على التحليل، التشخيص، المقارنة ومؤشرات منظمة الأمم المتحدة وكذا التقييم الوظيفي باستعمال الاستبيان. وأثبتت أن المبادرة الجزائرية لم تنجح في إرساء الحكومة الإلكترونية في

الجزائر، حيث أن الجزائر لا تزال تعرف فجوة رقمية كبيرة مع غالبية دول العالم، وهو ما انعكس على ضعف إستراتيجية إدارة العلاقة مع المواطن في المنظمات العمومية وعلى أداء مواقعها الإلكترونية⁽²⁾.

بعد استعراض مختلف الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الحكومة الإلكترونية والتي توصلت إلى نتائج مختلفة باختلاف ميدان تطبيقها من حيث البعد المكاني والزمني فضلا عن اختلاف الأدوات المنهجية والوسائل المستعملة، إلا أنها اتفقت على أن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر لازال في مهبه ومراحله الأولى. سنحاول من خلال هذه دراسة الوقوف على حقيقة أو واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2018 وهذا بالاعتماد على تقاري ومؤشرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمنظمة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية. هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى:

- مفاهيم عامة حول الحكومة الإلكترونية.
- مشروع الجزائر الإلكترونية.
- تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر.
- تقييم تطور الحكومة الإلكترونية في الجزائر.
- 1- مفاهيم عامة حول الحكومة الإلكترونية:

1-1- مفهوم الحكومة الإلكترونية:

تم تقديم تعاريف متعددة ومتنوعة حول الحكومة الإلكترونية، والتعدد والتنوع سمتان تميزان مسألة تعريف مختلف المصطلحات ولا يكاد مفهوم الحكومة الإلكترونية يخرج عن هذا النطاق خاصة وأنه يعتبر مفهوما حديثا ومعاصرا، وسوف نقدم البعض منها:

عرفت هيئة الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها من قبل الحكومة لتوفير المعلومات والخدمات العامة للمواطنين" وعلى نطاق أوسع، يمكن الإشارة إلى الحكومة الإلكترونية على أنها استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة لتبسط ودمج عمليات سير العمل، لإدارة البيانات والمعلومات بشكل فعال، وتعزيز تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى توسيع قنوات الاتصال للمشاركة وتمكين المواطنين منها⁽³⁾. تتضمن الحكومة الإلكترونية ثلاثة أنواع من التفاعلات:

- الحكومة إلى الحكومة (G2G).
- الحكومة إلى الأعمال (G2B).
- الحكومة إلى المواطن (G2C).

في حين عرفها البنك الدولي على أنها "الأنظمة الحكومية التي تديرها أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تغير العلاقات بين المواطنين، رجال الأعمال والوكالات الحكومية الأخرى، من أجل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، تعزيز تمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية، تعزيز حق المساءلة وفي الأخير تحسين كفاءة الحكومة".

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتطلق مصطلح الحكومة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الانترنت، لتحقيق حكومة أفضل"، حيث أن الحكومة الإلكترونية يمكن استخدامها كأداة قوية لإصلاح الهياكل، الأساليب وثقافة الحكومة وجعلها أكثر كفاءة، توجيهها وشفافية⁽⁴⁾.

وكتعريف أشمل للحكومة الإلكترونية "هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا وتحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة"⁽⁵⁾.

تتميز الحكومة الإلكترونية عن الحكومة التقليدية بأنها إدارة بدون أوراق (استثمارات وفواتير إلكترونية، معاملات عبر البريد الإلكتروني والصوتي)، وكذا تقديم الخدمات عن بعد وعلى مدار الأسبوع دون انقطاع أو توقف، في حين أن الحكومة التقليدية مقيدة بمكان، توقيت وأيام عمل محددة.

2-1- مراحل التحول للحكومة الإلكترونية:

مراحل التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية تتمثل في ⁽⁶⁾:

1-2-1 المرحلة الأولى الفهرسة والتفاعل:

تركز المجهودات في المرحلة الأولى حول التمكن من الحضور المباشر (على الخط) للحكومة ويتم بهذه الفترة بناء الصفحات الإلكترونية والنماذج مباشرة online، وفي بعض الأحيان تكون هذه المعلومات محدودة، وهي عبارة عن صفحات فهارس تكون بها وثائق إلكترونية مرتبة بحيث يمكن للمواطن البحث فيها وإيجاد المعلومات الحكومية ذات الاهتمام واستجالات النماذج الضرورية. وعرضها على الشبكة المعلوماتية.

ولأن الحكومة في هذه المرحلة لا تملك الخبرة الكافية فهي تفضل تقليل المخاطرة بانجاز مشروع صغير، وطبقا لذلك فإن عدد المواطنين الذين يبحثون عن المعلومات الحكومية على الشبكة.

يستمر المواطنون في هذه المرحلة في استخدام الخدمات القائمة مثل الاتصال بالهاتف والحضور الشخصي لمكاتب الخدمة، لكن بشكل أقل. لا تقدم هذه المرحلة الكثير من الخدمات للمستخدم، إلا أنه مع زيادة الاستخدام يزداد حجم المعلومات المعروضة على الموقع وتبدو الحاجة جلية لإيجاد موقع فهرسه index site يقدم ارتباطات لمواقع أخرى. خلال هذه المرحلة يجب تحديد مسؤولية من يجيب على الرسائل الإلكترونية e-mails، إذ يحتوي الموقع عادة على عناوين بريد إلكتروني لتلقي أسئلة من مستخدمي الموقع، فقد تكون هذه الأسئلة خارج إمكانيات واختصاص المسؤول على الموقع لذا يجب تحديد إجراء معين للتعامل مع هذه الرسائل وكيفية التعامل معها.

2-2-1 المرحلة الثانية التعامل المباشر:

مع تطور المواقع الإلكترونية للحكومة، تزداد قناعة الموظفين والمواطنين بأهمية قيمة الشبكة المعلوماتية (الانترنت) كقناة خدمية أخرى وتزداد الرغبة في استغلالها، مما يشجع المواطنين على الإيفاء بمتطلبات الحكومة على الخط مباشرة بدلا من الذهاب إلى أماكن محددة لإنجاز أعمال ورقية، ويعطي التعامل الإلكتروني أملا في تحسين كفاءة كل من المواطن العميل والمؤسسة بدلا من الجدولة البسيطة للمعلومات (الفهرسة).

تعد هذه المرحلة بداية الحكومة الإلكترونية كحركة ثورية لتغيير طريقة تعامل الجماهير مع الحكومة، وتعزز هذه المرحلة تعامل المواطن مع الحكومة على الخط مباشرة (online) موفرة ساعات طويلة من العمل الورقي، متاعب السفر إلى المكاتب الحكومية ووقت الانتظار في طوابير مملة. وتعد عمليات تسجيل المركبات الآلية ودفع الضرائب مباشرة على الخط بداية الخدمات المعتمدة على التعامل المباشر عن طريق الاتصال في كلا الاتجاهين، إذ يتعامل المواطن مع الحكومة مباشرة عن طريق تعبئة النماذج الخاصة بالمعاملة على الخط مباشرة وتستجيب الحكومة بمنح الموافقة والإيصالات

المواطن في هذه المرحلة يلعب دورا ايجابيا، ليس فقط من خلال إجراء المعاملات مباشرة على الخط، ولكن من خلال المساهمة أيضا في المنتديات المباشرة (online forums) التي تسمح للمواطنين بالاتصال المباشر بموظفي الحكومة،

وهذا يختلف عن مرحلة الفهرسة التي تساعد المواطن في البحث عن المعلومة، إذ تبرز العديد من القضايا التي تتطلب التخطيط للتعامل معها مثل ما مدى جودة النظام المباشر على الخط (online) مقارنة بالنظام المعزول (offline).

1-2-3 المرحلة الثالثة التكامل العمودي:

تتجه الأنظار في هذه المرحلة نحو التحول في الخدمات الحكومية، بدلا من حركة (ميكنة) ورقمنة الإجراءات القائمة، لتحقيق الحوكمة الإلكترونية ليس مجرد وضع الخدمات الحكومية على الشبكة، ما يجب أن يحدث هو تحولات وتغييرات دائمة في نسق الإجراءات الحكومية ذاتها وربما في مفهوم الحكومة نفسه، فكما تعيد التجارة الإلكترونية تعريف الأعمال الخاصة والمجتمع بمنظور المنتج والإجراءات المتبعة، فإنه يجب أن يصاحب مراحل الحوكمة الإلكترونية إعادة صياغة مفهوم الخدمة الحكومية نفسها، وفي المدى البعيد فإن الفائدة القصوى من الحوكمة الإلكترونية ستتحقق عندما تصاحب التغيرات التكنولوجية تغيرات في المنظمات ذاتها، فبعد انتشار خدمات المعاملات التراسلية وبلوغها درجة النمو الكامل، تزداد طموحات ورغبات المواطنين.

وفي نهاية المرحلة الثانية تكون نظم مرحلة المعاملات مشتتة ولها الصفة المحلية الخاصة بالوحدة الإدارية الحكومية. النمو الطبيعي بعد ذلك هو توحيد الأنظمة المجزأة على مستويات مختلفة (عموديا) ووظائف متنوعة (أفقيا) من الخدمات الحكومية، إذ تحتفظ الهيئات الحكومية عادة بقواعد بيانات مستقلة ليست مرتبطة بالهيئات الحكومية الأخرى في نفس المستوى أو وحدات إدارية مناظرة في مستوى أدنى أو أعلى.

الهدف من التكامل العمودي هو دمج الأنظمة المحلية مع النظام العام للدولة بغرض تسهيل عملية التأكد من معلومات معينة أو البحث عن معرفة ما سيكون له تأثير واضح في ربط الشعب ببعضها البعض مثل بناء قاعدة بيانات وطنية لتسجيل المركبات الآلية، رخص القيادة وتسجيل حوادث المرور.

نظرا لأن المرحلة الثالثة تستهدف توحيد الهيئات والدوائر الحكومية المتناظرة فإن عددا من القضايا المهمة يبرز تحديات تقنية مثل التخويل الإلكتروني (Electronic Authorization)، وتطابق صيغ البيانات في حالة التبادل الإلكتروني للبيانات EDI، وكذلك سرية وأمن المعلومات الخاصة بالمواطن.

1-2-4 المرحلة الرابعة: التكامل الأفقي:

التكامل الأفقي للخدمات الإلكترونية الموزعة في حاويات ووظائفية مختلفة إذ أن المواطنين يطلبون تسهيلات ومساعدات من الحكومة في أكثر من خدمة، فأولئك الذين يحتاجون إلى سكن هم بحاجة أيضا إلى تسهيل الحصول على خدمات تعليمية، رعاية صحية وإلى تمويل وهكذا، يسمح ذلك بالمشاركة في المعلومات وبالتالي فإن المعلومات المخزنة لدى هيئة ما سيتم بثها لكافة الدوائر الحكومية.

نتيجة لهذا التكامل تستطيع أن تقوم المؤسسات الحكومية هنا بالاتصال بالمواطنين عبر وسائل الاتصال التي تلائمهم، ومن دون أن تنتظر منهم أن يبادروا هم بالاتصال، فتقوم مثلا بإرسال رسالة للمواطنين عبر الهاتف الخليوي لتذكيره بميعاد تجديد رخصة القيادة أو دفع فاتورة الهاتف وغيرها.

خلال هذه المرحلة تكون الحوكمة الإلكترونية ربطت نفسها بالمواطنين في منظومة إلكترونية واحدة ومتكاملة، بحيث يتلاشى دور الوسطاء تماما، ويصبح الأداء رقمي بنسبة مائة في المائة.

أخيرا يجب الإشارة إلى أن الحصول على الفائدة القصوى من الحوكمة الإلكترونية يتطلب فهما تاما وهندسة كاملة للعمليات التي يتم بموجبها إنتاج الخدمات العامة، إنشاء، إعداد واستخدام النظم الإلكترونية.

2-مبادرة الجزائر الإلكترونية:

1-2 إستراتيجية الجزائر الإلكترونية:

في إطار مساعي الجزائر لمواكبة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية، ومجابهة مرحلة ما بعد البترول، عكفت على تركيز مقومات الاقتصاد اللامادي وتأسيس مجتمع المعرفة عن طريق إطلاق الحكومة الجزائرية من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الملفات الكبرى وهو برنامج "الجزائر الإلكترونية 2013"، الذي كان نتاجا لاجتماعات تحضيرية مكثفة دامت لمدة ستة أشهر، وبمشاركة المؤسسات والإدارات العمومية، المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ شارك أكثر من 300 شخص في طرح الأفكار ومناقشتها⁽⁷⁾.

عبرت وثيقة المبادرة عن الضرورة الملحة لمواكبة باقي الدول في الاستغلال المفيد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فلقد جاء فيها: إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 تدخل ضمن إطار تطوير وتنمية المجتمع الجزائري القائم على العلم والمعرفة مواكبة للتحويلات العميقة والسريعة التي يعرفها العالم، مبينة أن وضع الإدارة الإلكترونية حيز التنفيذ من شأنه تقديم طريقة في الحوكمة أكثر فعالية وشفافية، عن طريق تقديم خدمات إلكترونية يمكنها تسهيل العلاقات المتبادلة التي تربط المواطنين والمؤسسات بالإدارة العمومية.

اعتمدت هذه الخطة من خلال تقييم وضع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر حسب نص الوثيقة على عدة مؤشرات هي: مؤشر الجدوى، النفاذ الرقمي، التحضير الإلكتروني ومؤشر نشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث خلصت النتائج إلى تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة مقارنة بما هو مسجل في الدول المتقدمة: وهذا ما استدعى التوجه إلى رسم إستراتيجية وطنية لإنشاء الحكومة الإلكترونية⁽⁸⁾.

عرفت الإستراتيجية في تجسيدها منحا مختلفا، إذ ومباشرة بعد أول تعديل حكومي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010، قام وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديد بحذف كلمة 2013 من نص الإستراتيجية لتصبح "إستراتيجية الجزائر الإلكترونية" وهذا دلالة على صعوبة التزام وزارته بالمخطط الزمني للتحويل مثلما نصت عليه الوثيقة الأولى⁽⁹⁾.

2-2 محاور إستراتيجية الجزائر الإلكترونية:

تتضمن الإستراتيجية ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور من هذه المحاور الرئيسية مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها. وتتمثل هذه المحاور في:

2-2-1 المحور الرئيسي (أ): تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية. يهدف إلى:

- عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- تقريب الإدارة من المواطن عن طريق الخدمات الإلكترونية.

2-2-2 المحور الرئيسي (ب): تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات والشركات. يهدف إلى:

- دعم تملك تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير تطبيقات من أجل تحسين أداء الشركات، وتطوير عرض الخدمات الإلكترونية.

2-2-3 المحور الرئيسي (ج): تطوير آليات وإجراءات تحفيزية تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال. يهدف إلى:

- تعميم النفاذ إلى الإنترنت من خلال إعادة بعث عملية "أسرتك".

- زيادة الفضاءات الخاصة بالنفاذ إلى الانترنت.

- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الانترنت.

2-2-4 المحور الرئيسي (د): دفع تطور الاقتصاد الرقمي. يهدف إلى:

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي تمت مباشرته في إطار إعداد إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.
- توفير الظروف الملائمة لثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وكذا توفير الخدمات والتجهيزات.

- توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال نحو التصدير.

2-2-5 المحور الرئيسي (ه): تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة. يهدف إلى:

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.

- انجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع والمؤمنة.

2-2-6 المحور الرئيسي (و): تطوير الكفاءات البشرية. يهدف إلى:

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- تلقين تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

2-2-7 المحور الرئيسي (ز): تدعيم البحث، التطوير والابتكار. يهدف إلى:

- تطوير الخدمات والمنتجات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من خلال تكثيف نشاطات البحث، التطوير والإبداع.

2-2-8 المحور الرئيسي (ح): ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني. يهدف إلى:

- تهيئة جو من الثقة يشجع على إقامة الحكومة الإلكترونية، عن طريق تحديد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم لها.

2-2-9 المحور الرئيسي (ط): الإعلام والاتصال. يهدف إلى:

- التحسيس بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ودورها في تحسين نوعية حياة المواطن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

2-2-10 المحور الرئيسي (ي): تثمين التعاون الدولي. يهدف إلى:

- امتلاك التكنولوجيات والمهارات، وهذا عن طريق المشاركات الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية، وترقية الشراكات الإستراتيجية.

2-2-11 المحور الرئيسي (ك): آليات التقييم والمتابعة. يهدف إلى:

- تحديد نظام مؤشرات متابعة وتقييم تسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي "الجزائر الإلكترونية".

2-2-12 المحور الرئيسي (ل): إجراءات تنظيمية. يهدف إلى:

- وضع تنظيم مؤسساتي متناسق، يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه، التنسيق والتنفيذ.

2-2-13 المحور الرئيسي (م): الموارد المالية. يهدف إلى:

- تقدير وتقييم الوسائل المالية الضرورية لتنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.

- تحديد مصادر وأجهزة التمويل.

3- تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

1-3 الإطار التشريعي:

حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال

بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين والتي تدخل ضمن الآليات التي تؤسس لفكرة الحكومة

الإلكترونية. نذكر منها:

3-1-1 القوانين التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998: يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنت، وقد أنهى احتكار الدولة لقطاع الانترنت مما سمح بظهور مزودين جدد عموميين وخواص⁽¹⁰⁾.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أوت 2000: حدد شروط ومعايير تنظيم الانترنت والاستفادة منها، حقوق والتزامات مقدمي الخدمة، الإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت⁽¹¹⁾.
- القانون 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000: يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ويكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات، وإعادة هيكلة وزارة البريد والمواصلات سمح بتحديد إطار قانوني لسلطة ضبط مستقلة وحررة وفتحت الأبواب للمستثمرين الخواص وتكفلت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال أو الثابت وترخيصات موزعي خدمات الانترنت⁽¹²⁾.

3-1-2 الثقة الرقمية:

- تعرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتميز وتتمتع بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الورقية. وفي هذا المجال عمل المشرع الجزائري لاستكمال الترسانة التشريعية بعدة قوانين متعلقة ب:
 - الاعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية: من خلال إصدار القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المتمم والمعدل للقانون المدني حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني حيث أصبح للكتابة الإلكترونية مكان ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر ويقصد بها الكتابة الإلكترونية ذات التسلسل في الأوصاف، الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها⁽¹³⁾.
 - التوقيع الإلكتروني: اعتمد المشرع التوقيع الإلكتروني في نص المادة 2/327 بالقانون 05-10 المتمم للأمر 58-75 المتضمن القانون المدني والتي تنص على أن يعتمد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية.
 - التصديق الإلكتروني: بموجب المرسوم 07-162 حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، هذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل لها، والأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم نفس شروط مقدمي خدمة الانترنت في الجزائر وبالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاطا اقتصاديا يخضع للقيد التجاري⁽¹⁴⁾.
 - الدفع الإلكتروني: من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض اعترف القانون الجزائري بوسائل الدفع الإلكتروني من خلال المادة 69 منه، والتي تنص على أن وسائل الدفع الإلكتروني هي كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال أو الأسلوب التقني المستعمل⁽¹⁵⁾.

3-1-3 الجريمة الإلكترونية:

- أمام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الإلكترونية تم إصدار القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات والذي ينص على الحماية الجزائية للأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات كالدخول غير المشروع للأنظمة المعلوماتية تغيير أو إتلاف المعطيات ...

(16). وخلال سنة 2009 تم سن قانون الجريمة الإلكترونية رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 والذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها⁽¹⁷⁾.
مشاريع الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

بادرت الجزائر بانجاز العديد من المشاريع في إطار تطبيق مخطط الحكومة الإلكترونية. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1-2-3 بوابة المواطن:

أطلقتها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال على الانترنت في سنة 2011، من أجل السماح للمواطن بامتلاك نفاذ مباشر وواضح إلى مجمل الإجراءات الإدارية وقائمة الخدمات التي تقدمها الإدارات وإلى كل المعلومات التي من شأنها أن تكون مفيدة له.

تمكن البوابة المواطن من الإطلاع على العديد من الخدمات على موقع واحد عوض البحث في العديد من المواقع، بحيث توفر مختلف المعلومات حول الخدمات العمومية باللغتين العربية والفرنسية، فهي الواجهة الرئيسية التي وضعت من أجل تسهيل تعاملات المواطن، وتحتوي على كم هائل من المعلومات والتي تم تبويبها إلى ثلاثة عناصر رئيسية⁽¹⁸⁾:
-خدمات المواطن: وهي مجموعة من الخدمات التي تهتم المواطن وتمثل أساس قيام البوابة، يشمل هذا العنصر مختلف النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المطلوبة بهدف الحصول على مختلف الوثائق.
خدمات عن بعد: يحتوي هذا العنصر على 13 خدمة عن بعد، وهي عبارة عن خدمات متوفرة في مواقع خارجية "تشمل التعليم، السكن، البريد، العدالة، الوظيفة العمومية..."

-الدليل: هو دليل مفصل لعناوين وأرقام الهواتف لستة أنواع من الإدارات العمومية على غرار "السفرات، الولايات، المؤسسات والوزارات، العيادات الخاصة..." لكن أغلب هذه المعلومات غير محينة خاصة أرقام الهواتف التي تم تبديلها نتيجة لتحول اتصالات الجزائر نحو الألياف البصرية وما تبع ذلك من تغيير وتحويل للأرقام السابقة.

2-2-3 مشروع البلدية الإلكترونية:

من مشاريع الحكومة الإلكترونية في الجزائر رقمنة مصلحة الحالة المدنية وإنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الانترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها.

دشنت أول بلدية إلكترونية بالجزائر يوم 14 مارس 2011 بالمقر الفرعي الإداري في باتنة وأصدرت أول شهادة ميلاد في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني وهي تقنية تجسد إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية، تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج والوفاة⁽¹⁹⁾.

3-2-3 مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومتريتين:

يهدف هذا المشروع إلى عصنة وثائق الهوية والسفر، يمكن لأي شخص أن يطلب جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية من خلال تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني، في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية وتعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في

المعاملات الإدارية، كما يقدم موقع الوزارة العديد من الخدمات الإلكترونية على غرار المعلومات الخاصة بوثائق الحالة المدنية، السكن، ترقيم المركبات وغيرها، ويمكن للمواطن تحميل الاستثمارات التي تتطلبها مختلف المعاملات الإدارية⁽²⁰⁾.

3-2-4 تطوير ووضع موقع انترنت مخصص للإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء مؤسسة في الجزائر:

أطلق هذا المشروع سنة 2015، يهدف إلى تسهيل إجراءات إنشاء مؤسسة في الجزائر، وذلك لتحسين مناخ الأعمال وجعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية. حيث يتم وضع بوابة إلكترونية توضح الخطوات اللازمة لإنشاء مؤسسة من خلال الشباك الوحيد الذي يتيح مركزية إجراءات الإنشاء وجعلها أكثر مرونة، حيث يتم ملء استمارة واحدة عبر الانترنت، لتستعمل فيما بعد من قبل الأطراف المعنية (الموثقين، المركز الوطني للسجل التجاري، الإدارة الجبائية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء) من أجل منح السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي والانخراط في الضمان الاجتماعي⁽²¹⁾.

تقييم تطور الحوكمة الإلكترونية في الجزائر:

لمعرفة مدى تقدم برنامج الحوكمة الإلكترونية في الجزائر، ونظرا لغياب الإحصائيات في هذا المجال على المستوى الوطني، تم الاعتماد على مؤشرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة الخاصة بدراسة برنامج الحكومات الوطنية. وهذا للفترة (2008-2018)، لأن أول مبادرة مدروسة لمشروع الحوكمة الإلكترونية في الجزائر كانت سنة 2008، وآخر تقرير صدر عن المجلس لحد الآن كان سنة 2018.

4-1 الإطار النظري للمؤشرات:

4-1-1 مؤشر تطور الحوكمة الإلكترونية EGI:

بدأت الأمم المتحدة العمل بهذا القياس السنوي لخدمات الحوكمة الإلكترونية من العام 2001 للدول الأعضاء بها والتي يبلغ مجموعها الآن 193 دولة، واعتبارا من العام 2008 أصبح يجري هذا القياس مرة واحدة كل سنتين، وعلى الرغم من كثرة المؤشرات الدولية التي تقيس تقدم تطبيق الحوكمة الإلكترونية إلا أن هذا المؤشر يعد من أفضلها وأدقها، غالبا ما تعتمد الدول المشاركة فيه على نتائجه في وضع السياسات وأطر التنفيذ، وهذا القياس عبارة عن مؤشر عام لت بني الحوكمة الإلكترونية.

يستهدف مؤشر تطور الحوكمة الإلكترونية أهم أبعاد الحوكمة الإلكترونية، وهي الخدمات الحكومية الإلكترونية وجودتها، والاتصالات السلكية واللاسلكية والقدرات البشرية، ويقدم هذا المؤشر تطور الحكومات الإلكترونية على المستويات العالمية والإقليمية، ويستكشف ارتباط الحوكمة الإلكترونية مع المؤشرات الأخرى مثل الدخل القومي. وهو عبارة عن مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات فرعية وهذه المؤشرات هي مؤشر الخدمات الإلكترونية، مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤشر رأس المال البشري.

4-1-2 مؤشر الخدمة الإلكترونية OSI:

يفترض هذا المؤشر مرور الخدمات الإلكترونية بأربعة مراحل: خدمات المعلومات الأساسية، خدمات المعلومات المتقدمة، خدمات المعاملات، الخدمات التفاعلية. ويتم استخدام درجة الإنجاز في هذه المراحل بجانب عوامل أخرى كأدوات قياس لهذا المؤشر.

يقيس هذا المؤشر الفرعي عن طريق معاينة الخدمات الإلكترونية عبر الويب، مدى تواجد دولة ما عضو في الأمم المتحدة على شبكة الانترنت، من خلال بوابة الحوكمة الإلكترونية الوطنية أو صفحات الاستقبال الرسمية ومواقع الوزارات والجهات الرسمية الأخرى مثل وزارات التعليم والعمل والصحة والتجارة وغيرها من المواقع الأخرى ذات الصلة، ويراعى في قياس هذا المؤشر ما يلي⁽²²⁾:

- الأهمية المتزايدة لمنهج الحكومة المتكاملة ودمج تقديم الخدمة الإلكترونية.
 - استخدام الحكومة الإلكترونية لتوفير المعلومات والخدمات للمواطنين بخصوص القضايا المتعلقة بالبيئة.
 - البيئة التحتية ودورها الصاعد في رآب الهوية الرقمية، مع التأكيد الخاص على توفير الخدمات الإلكترونية الفاعلة لإشراك الفئات الهشة والمهمشة.
 - التوسع في المشاركة الإلكترونية.
 - تقييم جودة المحتوى، نوعيته وتطور الخدمات الحكومية المقدمة عبر الانترنت.
- 3-1-4 مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII:

- يقاس هذا المؤشر بناء على ستة عناصر متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي كالاتي:
- عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 شخص.
 - عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 شخص.
 - عدد خطوط الهاتف لكل 1000 شخص.
 - عدد الأفراد المتواجدين على الخط.
 - عدد الهواتف النقالة لكل 1000 شخص.
 - وعدد أجهزة التلفاز لكل 1000 شخص.
- يعتبر الإتحاد الدولي للاتصالات المصدر الإحصائي للمكونات الخمس للمؤشر.
- 4-1-4 مؤشر رأس المال البشري HCI:

- يحسب هذا المؤشر انطلاقا من إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتربية، العلوم والثقافة "UNESCO"، بناء على أربعة عناصر هي⁽²³⁾:
- محو أمية الكبار.
 - معدل الالتحاق بالتعليم.
 - سنوات التعليم المتوقعة.
 - متوسط سنوات التعليم.

4-1-5 مؤشر المشاركة الإلكترونية EPI:

- يمثل مؤشر المشاركة الإلكترونية أحد المعايير التكميلية لدراسة الأمم المتحدة، ويقاس الإجراءات المتبعة في كل دولة لإشراك المواطنين في صنع السياسات والقرارات الحكومية وتطوير الخدمات العامة، وهو جزء من مؤشر الخدمات الإلكترونية.

- يقصد بالمشاركة الإلكترونية عملية إشراك المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسة وصنع القرار لجعل الإدارة العامة تشاركية، شاملة، تعاونية وهادفة من أجل الغايات الأساسية والفعالة، دون أن يعني ذلك التخلي عن أوجه المشاركة التقليدية، ولا يفترن ذلك بالتصويت في الانتخابات فقط، بل يمتد ليشمل صياغة السياسات العامة وتحديد طرق توصيل الخدمة العمومية.
- تستخدم الأمم المتحدة نموذجا من ثلاث مراحل للمشاركة الإلكترونية والذي ينتقل من المشاركة المجتمعية السلبية إلى مشاركة أكثر فعالية⁽²⁴⁾. ويشمل النموذج:
- المعلومات الإلكترونية التي تساعد على المشاركة بتزويد المواطنين بالمعلومات العامة والحصول على المعلومات عند الطلب.

- الاستشارات الإلكترونية عن طريق إشراك الأفراد في المساهمات الأعمق والنقاشات الخاصة بالسياسات والخدمات العامة.

- صنع القرارات إلكترونياً عن طريق تمكين الأفراد من تصميم خيارات السياسة العامة.

2-4 تحليل قيم مؤشر EGI ومؤشر EPI في الجزائر:

الجدول 1: تطور ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية خلال الفترة (2008-2018)

السنوات	القيمة	الترتيب	التغير	OSI	HCI	TII
2008	0.3515	121	-	0.2241	0.7114	0.1230
2010	0.3181	131	-10	0.0984	0.7377	0.1248
2012	0.3608	132	-1	0.2549	0.6463	0.1812
2014	0.3106	136	-4	0.0787	0.6543	0.1989
2016	0.2999	150	-14	0.0652	0.6412	0.1934
2018	0.4227	130	20	0.2153	0.6640	0.3889

Source : UNDESA. (2014). E-Government Survey 2014: E-Government for the Future. new york.-WBG. (2002). new economy sector study electronic government and governance: lessons for argentina. Washington, p 19.

نلاحظ من خلال الجدول (1) تذبذب مؤشر الخدمة الإلكترونية (OSI) إذ وصل إلى ذروته عند 0.2549 سنة 2012، لينخفض بعدها سنة 2016 إلى 0.0652 مسجلاً بذلك أدنى مستوى له ثم ارتفع بعد ذلك إلى 0.2153 سنة 2018، حيث أن المؤشر لم يتجاوز قيمة 0.2600، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى النقص الفادح الذي تعاني منه الخدمات الإلكترونية في الجزائر وضعف حضور المؤسسات الحكومية على شبكة الانترنت. وبالنسبة لمؤشر رأس المال البشري HCI فقيمه مستقرة ومتقاربة نوعاً ما، إذ سجل أعلى نسبة له عند 0.7377 سنة 2010، لينخفض بعدها حتى وصل إلى 0.6412 سنة 2016، ثم تحسن في 2018 قليلاً ببلوغه قيمة 0.6640. قيم هذا المؤشر تعتبر من أحسن المؤشرات التي حققتها الجزائر وهذا راجع لتحسن المقومات والعناصر التي يعتمد عليها في حسابه كمعدل الأمية والتعليم، كما أن هذا المؤشر لا يرتبط بشكل بالحكومة الإلكترونية. أما مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) فنلاحظ رغم ضعف قيمه إلا أنه سجل تحسناً مستمراً، حيث ارتفعت قيمته من 0.1230 سنة 2008 إلى 0.3889 سنة 2018 موضحاً حجم الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال، لكن بالرغم من ذلك إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب فما زال هناك ضعف في البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بشبكة الانترنت.

أخيراً نتيجة لكل ذلك يتأثر مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية EGI كونه مركب من المؤشرات الثلاثة السابقة، فنلاحظ تذبذب في أدائه بانخفاضه من 0.3515 سنة 2008 إلى 0.2999 سنة 2016 ثم تحسنه سنة 2018 حيث بلغ قيمته 0.4227 محتلة بذلك الجزائر المرتبة 130 عالمياً متقدمة بـ 20 مرتبة في ظرف سنتين، إلا أن هذا التحسن يبقى غير كاف لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال. فقيم المؤشر المنخفضة والضعيفة مقارنة بالمعدلات العالمية تدل على ضعف جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

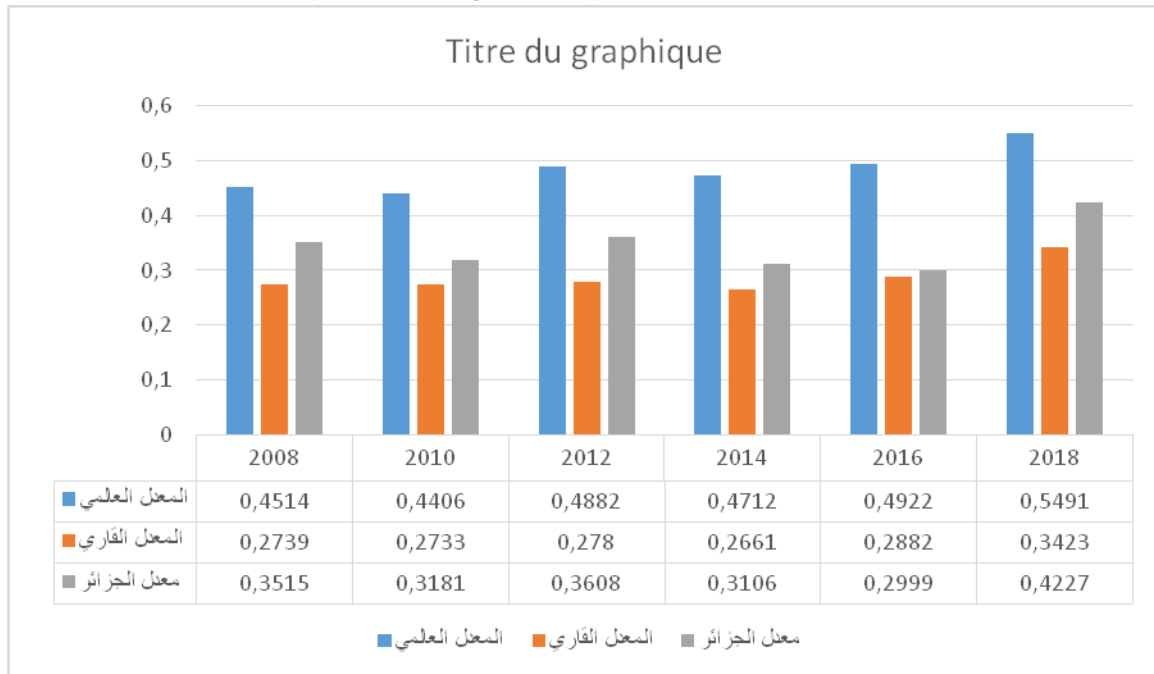
الجدول 2: تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI).

السنوات	القيمة	الترتيب	التغير
2008	0.0227	152	-
2010	0.0143	157	-5
2012	0.0526	124	33

تقييم تطور الحكومة الإلكترونية في الجزائر				168-154 ص (نوفمبر 2021) /
2014	0.0784	172	-48	
2016	0.1186	167	5	
2018	0.2022	165	2	

Source : UNDESA. (2014). E-Government Survey 2014: E-Government for the Future. new york.-WBG. (2002). new economy sector study electronic government and governance: lessons for argentina. Washington, p 23.

نلاحظ من خلال الجدول (2) ضعف أداء مؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI) وتباين قيمه خلال فترة الدراسة إذ سجلت أدنى قيمة له سنة 2010 حيث قدرت ب 0.0143، أما أعلى قيمة له هي 0.2022 سنة 2018. رغم ارتفاع أداء المؤشر إلا أننا نلاحظ تراجع في ترتيب الجزائر عالميا، فبعدما كانت تحتل المرتبة 124 عالميا سنة 2012 رغم الأداء المنخفض أصبحت تحتل المرتبة 165 عالميا في 2018. ما يعبر عن تخلف المشاركة والديمقراطية الإلكترونية في الجزائر أي ضعف الخدمات الإلكترونية التفاعلية بين الحكومة والمواطن (كعدم إشراك المواطنين في عملية صنع القرار). الشكل 1: مقارنة مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في الجزائر مع المعدل العالمي والمعدل القاري (إفريقيا).



Source : UNDESA. (2014). E-Government Survey 2014: E-Government for the Future. new york.-WBG. (2002). new economy sector study electronic government and governance: lessons for argentina. Washington, p 31.

خاتمة:

بدأت الجزائر جهودها لتجسيد مجتمع معلوماتي منذ مطلع سنة 2000 وهذا يتضح من خلال التشريعات والقوانين المصدرة خلال هذه الفترة، مركزة على مجال البريد والاتصالات، إلا أنها لم تضع خطة واضحة وشاملة ليتشكل مجتمع معلوماتي حقيقي واقتصاد رقمي، حتى ديسمبر 2008.

بعد مرور اثنتا عشرة سنة على تبني الجزائر لمشروع الحكومة الإلكترونية وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات المتواضعة في أتمتة بعض الخدمات العامة، إلا أن المشروع لم يتعدى المرحلة الأولى من مراحل التحول إلى حكومة إلكترونية هذا ما وضحته النتائج، فالمؤسسات الحكومية مازالت تتسم بالبيروقراطية، ما جعل الجزائر تتنزل

الترتيب العالمي متخلفة عن ركب الدول المتقدمة والرائدة في مجال الحوكمة الإلكترونية، هذا راجع بالإضافة لعدة أسباب وصعوبات نذكر منها:

- ضعف التخطيط الاستراتيجي والتصور الممنهج للمشروع والاهتمام اللازم للمشروع.
 - عدم استكمال البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ورداءة شبكة الانترنت.
 - جمود ومحدودية التشريعات المتخصصة ضمن هذا المجال.
 - انعدام الحماية الإلكترونية.
 - نقص المختصين من ذوي الكفاءات.
 - عجز الاتصال المؤسسي.
 - ضعف الوعي وعدم إدراك أهمية الحوكمة الإلكترونية.
- تقترح هذه الدراسة مجموعة من الاقتراحات:
- توعية الموظفين بأهمية الحوكمة الإلكترونية من خلال الندوات.
 - تعزيز وتطوير قطاعات البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
 - توفير رقابة محكمة من طرف الوزارة الوصية على تطبيق برنامج الحوكمة الإلكترونية.
 - توفير البيئات الحاضنة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي سواء العلمية، التجارية أو التشريعية.
 - رفع تنافسية قطاع الاتصالات بتفعيل برامج الخصخصة من أجل تحسين جودة الخدمات وتوفيرها بأسعار مناسبة.
 - العمل التكاملي بين جميع المؤسسات الحكومية.
 - الاستفادة من التجارب الناجحة في الحوكمة الإلكترونية.
- الهوامش:

(1) زور الدين شنوفي، و مولاي خليل. (2016). الاتجاه نحو إرساء الحوكمة الإلكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات، تجربة قطاع الضمان الاجتماعي. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 6 (10)، ص ص 257-288.

(2) عبد الحكيم حططاش. (2018). دور تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف 01، ص ص 1-335.

(3) UNDESA. (2014). E-Government Survey 2014: E-Government for the Future. new york. -WBG. (2002). new economy sector study electronic government and governance: lessons for argentina. Washington, p 02.

(4) OECD. (2003). OECD E-GOVERNMENT FLAGSHIP REPORT "The E-Government Imperative". paris.

(5) سمية بومروان. (2014). الحوكمة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية -دراسة مقارنة- (الإصدار الطبعة الأولى). السعودية: مكتبة القانون والاقتصاد، ص 19.

(6) محمد مدحت محمد. (2016). الحوكمة الإلكترونية. الرياض، المملكة العربية السعودية: المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص ص 53-57.

(7) زور الدين شنوفي، مولاي خليل ، (2016). الاتجاه نحو إرساء الحوكمة الإلكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات، تجربة قطاع الضمان الاجتماعي. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد 10، ص 266.

(8) عبد القادر قداوي. (2020). إمكانية الانتقال إلى "الحكومة المتنقلة" في الجزائر حكومة المملكة العربية السعودية نموذجا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 1، ص 427.

(9) زهرة بوراس، أحمد بوشارب. (2014). مدى نجاعة العمل الإداري في الجزائر باعتماد نظام الحوكمة الإلكترونية. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، ص 26.

- (10) مرسوم تنفيذي رقم 98 - 257 مؤرخ في 25 أوت 1998. *الجريدة الرسمية*، العدد 63، ص 5.
- (11) المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000. *العدد 60*، ص 15.
- (12) القانون رقم 2000 - 03 المؤرخ في 05 أوت 2000. *الجريدة الرسمية*، العدد 48، ص 03.
- (13) القانون 05 - 10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المتمم للأمر 75 - 58. *الجريدة الرسمية*، العدد 44، ص 17.
- (14) المرسوم التنفيذي رقم 07 - 162 المؤرخ في 30 ماي 2007. *الجريدة الرسمية*، العدد 37، ص 12.
- (15) الأمر 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض. *الجريدة الرسمية*، العدد 52، ص 11.
- (16) القانون رقم 04 - 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004. *الجريدة الرسمية*، العدد 71، ص 08.
- (17) القانون رقم 09 - 04 المؤرخ في 05 أوت 2009. *الجريدة الرسمية*، العدد 47، ص 05.
- (18) سليم بلحماس. (2019). واقع جاهزية الحكومة الإلكترونية بالجزائر: قراءة في المؤشرات والمعوقات. *المجلة الجزائرية للأمن والتنية*، المجلد 08، ص 96.
- (19) عبد الله حاج سعيد. (2015). تقييم نظام الحوكمة الإلكترونية في الجزائر. *الإنسان والمجال*، ص 22.
- (20) جمال رحمان بوزيان. (2018). تطبيقات الحوكمة الإلكترونية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد*، المجلد 3، العدد 1، ص 110.
- (21) ليلى مطالي. (2016). متطلبات ارساء حكومة إلكترونية ناجحة. نماذج وتجارب عالمية وعربية. *مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي*، المجلد 13، العدد 2، ص 148.
- (22) صليحة خنوش. (2020). واقع تبني الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: استعراض لمؤشرات التطبيق مع الإشارة لحالة الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16*، العدد 1، ص 410.
- (23) محمد أمين دنداني. (2009). جودة وأفاق الخدمة العمومية بالجزائر في ظل الحكومة الإلكترونية والنقالة. *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد 3، العدد 2، ص 13.
- (24) قويدر حاج قورين، أحمد بن يوسف. (2019). تقييم مسار التحول نحو الحكومة الإلكترونية بالجزائر في ظل تجارب عالمية وعربية. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 10، العدد 2، ص 230.